# المبحث الثاني

# تطور العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران

1979 – 1999

شهدت العلاقات السعودية-الإيرانية منذ نجاح الثورة الإيرانية والأعوام التي تلتها أحداثاً وتطورات سياسية مهمة، ألقت بظلالها على مسار العلاقات السعودية-الإيرانية التي يمكن وصفها بالتباعد تارة والتقارب تارة أخرى، وعليه جرى تقسيم سير تلك العلاقات إلى ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:** 1979 – 1989

كان من المتوقع أن ترتاح المملكة العربية السعودية، وإمارات الخليج العربي، إلى ما ستخلفه الأزمة الداخلية في إيران من قيود على تحركات الشاه في الخليج ، استناداً إلى ميراث التنافس، وإعلانات الشاه المتكررة، بأن دولته الوحيدة القادرة على حماية الخليج. لكن المواقف الرسمية تجنبت ذلك الاحتمال، وعكست نقيضه، وشاركت الشاه الآمه، وأملت أن يستقر عرشه قريباً . ففي آب/أغسطس 1978، أصدر وزير الدفاع والطيران الجوي السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز[44] بياناً عبر فيه عن تأييد السعودية للشاه، وألقى مسؤولية متاعب إيران على "الشيوعية الدولية"، وفي 20 تشرين الثاني منه، ذكر الأمير سعود الفيصل[45]. وزير الخارجية السعودي لصحيفة المدينة المنورة بقوله "أن السعودية تؤيد بقاء الشاه لأنه حقق أنموذجاً يُحتذى به ... إن الاستقرار الداخلي لإيران يهم بلدان المنطقة والعالم اجمع، لان عدم الاستقرار سيخلق بدوره اضطراباً حاداً في العالم الخارجي ... أن حل المشكلة هو مسألة داخلية " . وفي24 تشرين الثاني/نوفمبر منه أيضاً ذكرت صحيفة النهار اللبنانية أن اليماني وزير النفط والثروة المعدنية السعودية الأسبق قد اجتمع في باريس بشخصية إيرانية مقربة من الشاه وابلغها أن المملكة العربية السعودية لا تهدف إلى تغيير حكم الشاه أو الإطاحة بشخصه، بل أن الملك خالد بن عبد العزيز(1975-1982)[46]. ناشد الدول العربية أن تقدم للشاه نوع من المساعدة حتى يتمكن في حل الأزمة التي تواجه بلاده، وينقذ نظامه من الانهيار[47].

ومن جانب آخر فقد صرح الأمير فهد بن عبد العزيز[48]. ولي العهد السعودي في كانون الأول/ديسمبر1978 أن بلاده قلقة من الآثار المتوقعة إذ ما تغير النظام السياسي في إيران. وعلى ما يبدو أن القلق السعودي ينصرف إلى احتمالات وصول حكومة عسكرية إلى السلطة في طهران سواء كانت يسارية أو ديكتاتورية، ففي الحالة الأولى يمكن أن يتسرب تيار اليسار إلى مجتمعات الخليج . وفي الحالة الثانية يمكن أن يدعم الاتجاه التوسعي لإيران ويزداد شراسة ، وبصفة عامة فأن اهتزاز سياسة الشاه يشكل عنصر قلق لنظم إمارات الخليج والسعودية لأنه يمكن أن يفرض عليها إعادة النظر في عناصر الأمن القومي التي يمكن أن يقوم عليها [49].

وتعقيباً عن تلك المخاوف أوضح في حينها السفير الأمريكي في جدة خلال محادثته مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في1 كانون الثاني/يناير1979 بأن الأخير قال:"أن السعودية مهتمة كثيراً بالحوادث التي تجري في إيران، وتخشى الحكومة السعودية انه في حال رحيل الشاه فأن كل معالم الوحدة ستختفي في البلاد ، وسينقسم الجيش وتنهار البلد ، وتضيع ضمن حياة قبلية مما يؤدي إلى حالة من الفوضى والغموض لن تكون جيدة للمنطقة ...أن الشاه بحاجة إلى دعم لوجستي ... ليس هناك بديل للشاه ...إن الوضع سيء ولا يمكن التنبؤ بشيء عما يمكن أن يحصل"[50].

وتأكيداً على ذلك أعلنت الحكومة السعودية على لسان ولي العهد الأمير فهد دعمها لنظام الشاه في إيران، وفق تصريحاته الآتية: [51].

1- إننا ندعم كل نظام يتمتع بشرعية في بلده، ونظام الشاه تنطبق عليه هذه الشرعية.
2- إن الأحداث الدامية في إيران لا تخدم احد ولا حتى مصالح الإيرانيين بل أنها تخدم العدو الشيوعي، ونأمل أن يضع الإيرانيون نهاية لهذه الأحداث بأنفسهم .
3- إن استمرار ما يحدث في إيران هو بمثابة تهديد مستقبلي للاستقرار السياسي في كل من منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط

كانت الثورة الإسلامية في إيران التي أطاحت بنظام الشاه في شباط/فبراير1979، وقضت على تبعية إيران العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة وتأثيرها العميق في ساحة الجزيرة العربية، بمثابة تحذير مرعب وخطر كبير يهدد الرياض، مبعثه أن الشيعة القاطنين في المناطق الشرقية من البلاد متأثرين بالدعاية الخمينية، وخشيت السعودية من احتمال قيام أعمال عدائية مباشرة قد تتعرض لها من قبل إيران [52].

وعليه فأن من الطبيعي أن تتخذ السلطة السعودية بحكم ارتباط مصالحها مع المصالح الأمريكية موقفاً مناوئاً للثورة الإسلامية في إيران منذ انطلاقها، إذ كان الإعلام السعودي يصف الثورة بأنها شيوعية الاتجاه ويتهم الثوار الإيرانيون بأنهم

ماركسيون، وقد عبر عن ذلك ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز عندما أشار في تصريح له بعد وقوع الثورة الإيرانية بأيام بقوله :" أن ما يحدث في إيران خطر على الإسلام والمسلمين ... إنها ثورة شوفينية تهدد المنطقة ... لقد أكدت الأحداث توقعات حكومتنا الرشيدة بأن أحدث الشغب التي تجري في إيران ليست إسلامية، ولكنها أصابع شوفينية من اجل إقامة حكم ماركسي في إيران ... إننا ندعم الشرعية في إيران والشاه يمثل هذه الشرعية ... أن السعودية تعلن دعمها للشاه لان حكمه شرعي وقانوني" [53]. وأضاف فهد موضحاً مدى خوفه من الانعكاسات التي ستجرها انتصارات الثورة الإسلامية على الأوضاع الداخلية في السعودية والمنطقة، بقوله :" أي حدث يقع في دول المنطقة لا بد أن يترك آثار مباشرة أو غير مباشرة فيها، فالأحداث مثل الأحجار التي تلقى في البحيرات تخلق موجات تصل إلى كل شواطئها، وما وقع في إيران حدث ضخم ، وقد صرحنا منذ البداية إعلان احترامنا لإرادة الشعب الإيراني" [54].

وفي مقابلة للأمير سلطان بن عبد العزيز مع صحيفة السياسة الكويتية ، وضح موقفه المناوئ للثورة الايرانية، واصفاً إياها بـ "الشيوعية" وان اليسار العالمي قد خلقها مؤكداً بقوله:"إن جلالة شاه إيران قدم الكثير الكثير لشعبه، وانه بنى مرافق حضارية متقدمة وفي غاية الأهمية للشعب الإيراني، غير أن الشيوعية الدولية واليسار العالمي لا يريدون للعالم أن يهدأ وخصوصاً هذه المنطقة، فهم يعتقدون أن ما حدث في أفغانستان يمكن أن يمتد ويتسع جغرافياً ... أن أحداث إيران مقلقة ولها ضحايا ولها سلبيات، غير أن الذين يعيشون الجبهة الداخلية في إيران يدركون أن الشاه ومعه الجيش والبوليس، ومن القوى المثقفة وكذلك رجال الاقتصاد الوطني وكل الذين عرفوا أن الشاه حقق الكثير لهم ... كلهم معه .... أن الموقف سيكون خطيراً ليس على إيران وحدها وإنما على المنطقة ككل ، لو أن الذي تحرك هو الجيش أو أنها كانت حركة الأغلبية الشعبية هناك، غير انه من جانبي باعتباري عسكري فأني أرى أنها مجرد زوبعة سيجتازها جلالة الشاه " [55].

أن انهيار نظام الشاه في إيران كان قد أرعب المسؤولين السعوديين كثيراً، وأدى إلى ازدياد مخاوفهم من أن ترفع الولايات المتحدة يدها عندما تواجه المملكة العربية السعودية أزمة من الأزمات [56].قد عبرت عن تلك المخاوف صحيفة News Week الأمريكية في3 آذار/مارس1980 مشيرة "بان المملكة العربية السعودية شعرت بهذه الثورة الإسلامية في إيران أكثر من أي دولة في الشرق الأوسط" [57].

أمام هذا الخوف الذي بدأ يساور القادة السعوديين من إيران والذي أوشك في حينها إلى انحدار شديد في تاريخ العلاقات بين البلدين، كان قد اتخذ أسلوبين إزدواجيين في التعامل مع إيران الثورة، فبعد نجاح الثورة الإيرانية والاعتراف بها وإرسال برقيات التهنئة لقادتها، تعاملت المملكة العربية السعودية أسلوب التأييد الظاهري معها، ففي إجابة للأمير فهد عبد العزيز على سؤال من قبل رئيس تحرير

صحيفة السفير اللبنانية في25 شباط/فبراير1980، حول العلاقات بين حكومة بلاده والحكومة الجديدة في إيران قال :" ليس لنا أية مشاكل مع إيران في الوقت الحاضر، ونحن مرتاحون تماماً من هذه الناحية بعكس ما كنا عليه خلال أيام الشاه...أن ما يهمنا حقاً!! هو استقرار الأوضاع في إيران التي ننظر إليها نظرتنا إلى بلد مسلم وصديق " [58]. وأضاف " عند قيام الثورة في طهران رحبت السعودية بعودة الخميني من منفاه في فرنسا بعد سقوط الشاه ، كما رحبت بتشكيل الحكومة الإيرانية المؤقتة[59] " برئاسة مهدي بزركان[*].

وفي مقابلة أخرى أجراها سليم اللوزي رئيس تحرير مجلة الحوادث اللبنانية مع الأمير فهد بن عبد العزيز في11 كانون الثاني/يناير1980 حول نوعية العلاقات مع إيران أجاب :"... نحن نعيش في منطقة واحدة مع إيران ولا مصلحة لنا ولا لها أن يكون هناك سوء تفاهم لا سيما وان الحكم الجديد في إيران يعمل تحت العقيدة الإسلامية وهو شعارنا في المملكة العربية السعودية... نحن نحترم قناعات الإمام الخميني ولن نغير نظرتنا إليه... إن العلاقات السعودية الإيرانية لم تكن في يوم من الأيام معرضة للخطر بل تحتل مكاناً طيباً بين الأشقاء، كما أنها تاريخية وتنمو بصفة مطردة، والمجالات التي تجمع بين البلدين كبيرة وعديدة وهي مستمرة" [60].

وجاء التأييد الظاهري للمملكة العربية السعودية للثورة الإيرانية من عدة أسباب أهمها:

1- أن الحكومة السعودية لا تستطيع مواجهة الثورة الإسلامية علناً لان هناك دعم شعبي وتأييد منقطع النظير لها حتى بين جماهير الجزيرة العربية .
2- أن السياسة السعودية كما يصفها المحللون السياسيون هي سياسة ما تحت الكواليس فهي لا تقول ما لا تفعل ولا تفعل ما لا تقول، وهذا التأييد للثورة بعيداً عن هذه السياسة ، لقد أراد النظام السعودي من التأييد خيراً [61].

أبدت المملكة العربية السعودية من جانب آخر عدم الارتياح من الثورة الإيرانية، لا بل حاولت القضاء عليها أو على الأقل تحجيمها داخل حدود إيران، فبعد انتصار الثورة استقبل مطار الظهران في السعودية عدد من طائرات نوع (F-14) الأمريكية لتضاف إلى القاعدة العسكرية التابعة لسلاح الجو الأمريكي في الظهران. كما استقبلت السلطات السعودية ما يزيد على (950) موظفاً أمريكيا كانوا يعملون في إيران عين منهم (700) في شركة ارامكو( شركة النفط السعودية الأمريكية) . فضلاً عن معارضة الحكومة السعودية للثورة في المؤتمرات الإقليمية والدولية، ففي مؤتمر الدول العربية المصدرة للنفط (اوبيك) والذي انعقد في الكويت في عام1979، عارض وزير النفط السعودي السابق احمد زكي اليماني مساعدة دول المنظمة لإيران في صراعها مع الامبريالية الأمريكية، لا بل انسحبت المملكة العربية السعودية من المؤتمر، وعاد الوزير أعلاه إلى بلده قبل أن ينهي المؤتمر أعماله[62].

وهناك موقف آخر للنظام السعودي فحينما أرسل مجلس قيادة الثورة الإيرانية وفداً لشرح ظروف الصراع لمؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر1979، كان الأمير فهد في طليعة المعارضين على حضور الوفد الإيراني للمؤتمر، إذ أن إيران كانت قد طرحت قضية تعديل أسعار النفط بهدفً المحافظة على شعوب المنطقة في حقها في ثرواتها الوطنية، إلا أن المملكة العربية السعودية وقفت حجر عثرة في ذلك الطرح لارتباطه بمصالحها الاقتصادية مع المصالح الأمريكية وكما ذكرنا ذلك مسبقاً[63]. وحسب ما أوردته المصادر الإيرانية، أن المملكة العربية السعودية قادت انقلاب يهدف إلى قصف مقر الإمام الخميني، وقد اعترف بذلك الضابط (ناصر ركني) الطيار في القوة الجوية السعودية، واحد المقربين لقادة الانقلاب العسكري والمنسق الفعلي للقوة الجوية المنفذة لعملية الانقلاب، الذي أورد معلومات تنص على انه حصل على جملة مساعدات من الدول المجاورة تقدر بـ (10) ملايين دولار [64].

وفي غمرة التهديدات الأمريكية للحكومة الإيرانية الجديدة بعد احتجاز الأخيرة للرهائن الأمريكان بالسفارة الامريكية في طهران نهاية عام1980، وفي الوقت الذي كانت فيه الأساطيل الأمريكية تتحرك باتجاه إيران، وصلت إلى مطار الظهران السعودي فرقة عسكرية أمريكية كبيرة، وهذا ما أكدته صحيفة(جمهوري إسلامي) الإيرانية التي أضافت معلومات تُفيد بأن قسماً من القوات الأمريكية مستقرة في المملكة العربية السعودية، وكذلك في ثلاث دول خليجية مجاورة[65]. ونقلت صحيفة الايكونومست- The Economist البريطانية بأن سربين من الطائرات الأمريكية تستفيد من المطارات السعودية، إضافة إلى الخدمات التي يؤديها وجود بعض المستشارين الفنيين والعسكريين الأمريكان في المملكة العربية السعودية" [66].

في المقابل قامت السلطات الإيرانية بإطلاق تصريحات مناوئه للحكومة السعودية بعد حادثة احتلال مجموعة مسلحة للحرم الملكي الشريف في تشرين الثاني/نوفمبر1979، وبدأت الإذاعة الإيرانية تتهجم على المملكة العربية السعودية، وتتهمها بالإلحاد ومعاداة الإسلام، لا بل دعمت حكومة طهران المنظمات المعارضة للمملكة العربية السعودية مثل(الحزب الإسلامي في الجزيرة العربية )الذي جعل من إيران مقراً له، كما بدأت الصحف الإيرانية بنشر أخبار الاضطرابات والتظاهرات التي تحدث في المملكة العربية السعودية وبتحريض من جماعات تمولها الحكومة الإيرانية[67] .

استمر موقف المملكة العربية السعودية المناوئ للنظام الجديد في إيران خلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، فمع نشوب تلك الحرب في أيلول/سبتمبر1980 (والتي كان للولايات المتحدة ضلع في إثارتها) شعرت السلطات السعودية بعدم الارتياح والخوف في آن واحد، فالارتياح السعودي تمثل بأن حكومة الرياض أملت في أن تضعف الحرب إيران، وبالتالي تقلل من إمكاناتها الخفية للعمل

ضد المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربية. في حين أن الخوف السعودي كان مبعث ظهور خطر فعلي في أن تمتد العمليات الحربية إلى الأراضي السعودية، أو على اقل تقدير تشكل خطر على نقل النفط عبر الخليج العربي [68].

إذ أن المملكة العربية السعودية حرصت منذ بدء تلك الحرب على بذل جهودها لإنهائها بالطرق السلمية حفاظاً على أمن الخليج العربي واستقراره بتصريح أدلى به الأمير فهد ولي العهد السعودي بقوله:" ...إننا لسنا طرفاً في الحرب ولكننا طرف عربي متكامل"[69] وأضافت وزارة الدفاع السعودية في تصريح لها في عام1981 قالت فيه:" لو استمرت الحرب بين العراق وإيران فإن دول الخليج العربية لن ترى مناصاً من اتخاذ موقف واضح إزاء هذا الخطر" [70] .

لكن عدم اتفاق الطرفان المتحاربان على حسم النزاع، ونتيجة لاعتبارات قومية وعربية، وقف النظام السعودي بكل قوته إلى جانب العراق ومساندته ضد التهديدات الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي حسب وصف المسؤولين السعوديين، وقد عّبرت عن السلطات السعودية في ذلك بقولها:"قامت السعودية بمساعدة العراق ضد إيران لأننا ندرك أنها لن تنتصر على إيران ولكن للحفاظ على بقاء العراق" . وكان الدعم المادي السعودي للعراق ليس الهدف منه دفع العراق لاجتياح إيران، وإنما للحفاظ على بقائه دولة عربية موحدة لا يُجتاح من قبل إيران، لا سيما عُقب تصريحات الإمام الخميني وقادة الثورة الإيرانية في اتهامهم للمملكة العربية السعودية بموالاة الولايات المتحدة والتآمر معها ضد إيران[71] .

ويتجلى الموقف السعودي المناوئ لإيران أثناء تلك الحرب، في المكالمة التي أجراها الملك خالد في مطلع عام1981 مع القيادة العراقية السابقة بقوله:"إننا معكم في السابق والحاضر، وإننا معكم في حربكم العادلة لاستعادة سيادتكم على أراضيهم المسلوبة وسيطرتكم الكاملة والشرعية عليها" [72] .

وفي تصريح أدلى به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عند وصوله إلى سلطنة عُمان لحضور اجتماعات اللجنة السُباعية لوزراء الخارجية العرب عام 1981، قال فيه:" كان هناك أمل كبير في إنهاء الحرب العراقية-الإيرانية حيث إن إطالة الحرب في أي بلد غير مقبولة من الناحية الإنسانية، فكيف يكون ذلك إذا كانت الحرب يشارك فيها بلد عربي تجمعنا به أقوى الروابط" [73] .

وفي حديث لوزير الأعلام السعودي السابق محمد عبده يماني قال فيه:" أن الهجوم الإيراني على حدود العراق هو في رأيي مفاجئ ولا مبرر له خاصة بعد أن أعلن قبوله للسلام ورغبته فيه، ولهذا فمن الواجب أن تتجه إيران نفس الاتجاه حتى تستطيع الدولتان الاتفاق على الحوار الهادئ البنّاء دون اللجوء للصدام المسلح" [74] .

وقد أكد وزير الداخلية العراقي الأسبق سعدون شاكر، بأن الحكومة السعودية جددت دعمها للحكومة العراقية بعد إرسال برقية التأييد، إذ قال:"أن الحكومة السعودية تعهدت بتزويد العراق بتجهيزات للدفاع المدني العراقي، وان مدير الدفاع

المدني السعودي قد وصل إلى العراق لبحث إمكانية المساعدات في قضايا الأمن التي يستطيع تقديمها، وذلك تطبيقاً لمقررات مؤتمر وزراء الداخلية العرب المنعقد في الطائف في كانون الأول/ديسمبر1980"[75] .

وبعد تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في4 شباط/فبراير1981، كانت المملكة العربية السعودية ترمي من ورائه تعميق الروابط بين أقطار الخليج العربي، وتحقيق أهداف عسكرية وأمنية لإقامة سد دفاعي لمواجهة التحديات التي صاغتها دول المجلس وأبرزها التغيير الذي شهدته إيران عام1979 الذي أدى الإطاحة بنظام الشاه، والتطلعات الإقليمية الجديدة للنظام الإيراني الجديد، وكذلك الغزو والاحتلال السوفيتي لأفغانستان من العام نفسه، ثم الحرب التي نشبت بين العراق وإيران عام1980، فضلاً عن أسباب خارجية وداخلية أخرى دعت إلى تأسيس ذلك المجلس[76] .

وذكرت صحيفة الرأي العام الكويتية، أن المملكة العربية السعودية قدمت مساعدات للعراق بلغت في نيسان/ابريل1981 حوالي (6) مليارات دولار[77] كما زودته بأكثر من (100) دبابة محملة على شاحنات تسير إلى العراق عن طريق الكويت، وكذلك طلبت الحكومة السعودية من عمال شركة آرامكو الذهاب إلى العراق لإصلاح المنشآت النفطية التي تعرضت للقصف الإيراني، فضلاً عن مساعدات أخرى شملت إرسال مواد غذائية وأدوية للعراق"[78] .

لينعكس ذلك سلباً في تدهور العلاقات السعودية-الإيرانية على الصعيدين السياسي والديني، فخلال عامي 1980-1981 على التوالي صعّدت إيران من ضغوطاتها ضد المملكة العربية السعودية، في حملة إعلامية شملت الصحف والكتب والآلاف من الأشرطة المسموعة والمرئية، استهدفت من وراءها إثارة الشكوك تجاه مصداقية الحكومة السعودية وقدرتها على رعاية الأماكن المقدسة وزوارها من الحجاج والمعتمرين، فشجعت الحجاج الإيرانيين على التظاهر في شوارع مدينة مكة المكرمة، إلا أن الحكومة السعودية استطاعت احتواء تلك الفتنة عن طريق القنوات الدبلوماسية منذ تشرين الأول/اكتوبر1981، وذلك من خلال الرسائل المتبادلة بين الحكومتين، إذ تضمنت رسالة الملك خالد إلى الإمام الخميني الشكوى من الأعمال العدائية من جراء تصرفات الحجاج الإيرانيين المنافية للدين وشعائر الحج، إلا أن حكومة طهران رفضت فكرة أن الحج هو احتفال ديني بعيد عن السياسة وتحاشياً للصدامات، وجاء في رسالة الجواب للإمام الخميني :" أن الغرض من الحج ليس للعبادة الدينية وحدها، بل أن الغرض سياسي، وقد كان الحج مرتبط بالسياسة حتى في زمن النبي محمد(ﷺ) وان فصل الاثنين هو فكرة القوى العظمى" ، وأكد الإمام الخميني في رسالته "أن الحج هو ممارسة دينية وسياسية، وعلى السلطات السعودية أن تضعها موضع التطبيق"، أي انه سمح للإيرانيين في الاستمرار بإثارة الاضطرابات في مواسم الحج، مما أدى إلى تزايد حدة التوتر في علاقات الدولتين،

وبخاصة في موسم حج 1982، حينما وجه الإمام الخميني تحذيرات شديدة اللهجة للحجاج الذين لم يستغلوا هذه المناسبة الدينية للإغراض السياسية، إذ قام الحجاج الإيرانيون بمسيرات ومظاهرات في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ورفعوا فيها صور للإمام الخميني، ورددوا هتافات مناهضة للدول العربية التي تقيم علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إشارة واضحة للمملكة العربية السعودية. فبادرت السلطات السعودية في حينها إلى إلقاء القبض على ابرز زعماء تلك المظاهرات وهم على الأغلب أعضاء في البرلمان الإيراني، ثم اتخذت الإجراءات بترحيلهم، فاستنكرت الحكومة الإيرانية ما قامت به الحكومة السعودية وشنت حملة عدائية عليها، فأدت تلك الأعمال بطبيعة الحال إلى حدوث خلافات بين الدولتين، إذ عدت السلطات السعودية أن سلوك الحجاج الإيرانيين بمثابة تدخل واضح في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية خاصة بعد أن رفعت صور الإمام الخميني ومجّدت بأفكاره ونظرياته التي وزعت على كراسات ومنشورات في الحرم الملكي الشريف، وفي مطلع عام1982جرت مفاوضات بين المملكة العربية السعودية وإيران بشأن امن وسلامة الحجاج، وقد نجحت تلك المفاوضات في وضع أساس وشكل جديد لوفود الحجاج الإيرانيين [79] .

وبسبب استمرار الحرب العراقية-الإيرانية فإن العلاقات السعودية- الإيرانية كانت غير مستقرة، ففي حزيران/يونيو 1982، اخترقت المقاتلات الإيرانية من نوع (F-15) الأجواء السعودية، فأعترض الدفاع الجوي السعودي على أحداها، وتمكن من إسقاطها بعد دخولها خط (فهد) المحدد الاعتراض كما صرحت به الحكومة السعودية[80].

ومما زاد من حالة التوتر في العلاقات السياسية بين البلدين، أن الحكومة الإيرانية بدأت بحملة إعلامية من جديد هاجمت فيها المملكة العربية السعودية تحت اسم (تنظيم الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية)، وصرح الإمام الخميني بأنه يتكلم بإسم المسلمين، وقد نظم عدداً من الترتيبات التي تهدف إلى فرض النموذج الإيراني في المنطقة كلها ، ودعم حركات التطرف، وإقامة معسكرات التدريب [81] .

ومنذ عام1983 اتخذت إيران موقفاً معارضاً ومتشدداً تجاه المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربية، وشنت حملة إعلامية معادية لعرب الخليج نتيجة تأييدهم للعراق، لا بل وجهت لهم تهديد بأنها سوف تمد جبهة الحرب إليهم، حالما تأكد لها دعمهم للعراق، وقد ظهر هذا التهديد في خطبة للإمام علي خامنئي[82] الذي كان في حينها رئيساً للجمهورية الإيرانية، موضحاً بقوله:" لقد أردنا من مجلس التعاون لدول الخليج العربية الضغط على العراق لإيقاف اشتعال الحرب، وإذا لم يستجب لهذا الطلب، فليوقفوا دعمهم للعراق، فنحن لم نحاربهم، أما إذا ساعدوا العراق فبالطبع لن نتجاهل ذلك" [83] .وفي الأغلب كان كلامه موجه بلا أدنى شك إلى الحكومة السعودية.

بالمقابل أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أثناء لقائه مع إحدى المحطات التلفزيونية السعودية وذلك عام1984 على خطورة توسيع الحرب العراقية- الإيرانية، مضيفاً أن حكومته وحكومتي الكويت والبحرين ستساعدان على إطفاء نار تلك الحرب. وفي خضم هذا الجو المشحون بالتوتر والعداء بين البلدين، وفي عملية يمكن اعتبارها محاولة احتواء إيران، شهدت المدة 1984-1985 تحسناً في العلاقات السعودية-الإيرانية، وكانت حكومة طهران تهدف من ورائه عزل العراق عن الدول المساندة له، فلجأت إلى تغيير سياستها تجاه المملكة العربية السعودية نحو الاعتدال، فأوقفت الحملات الدعائية المشككة في شرعية نظام الحكم السعودي وإسلاميته، وبالمقابل بدأت حكومة الرياض بتصدير منتجات بتروكيماوية لإيران للتقليل من خسائرها، عُقب زيارة وفد من الخارجية السعودية برئاسة وزيرها الأمير سعود الفيصل إلى طهران عام 1985، في محاولة من اجل وقف الحرب وإحلال السلام، فبادرت إيران بالمثل لتوحي للمملكة العربية السعودية بأنها تسعى للغرض نفسه، لكن الموقف السعودي تجاه إيران تغير عُقب فشل الجهود الدبلوماسية السعودية لوقف الحرب، وبخاصة بعد النجاحات العسكرية الإيرانية مطلع عام1986 باحتلال جزيرة الفاو العراقية، وعودة التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربية ما لم توقف مساندتها للعراق[84].

ووصلت الخلافات السعودية-الإيرانية ذروتها أثر الهبوط في أسعار النفط، ففي شباط/فبراير1986 نقل راديو طهران عن رئيس الوزراء الإيراني الأسبق مير حسين موسوي[**] بقوله:" أن صادرات النفط السعودية هي العامل الرئيس في انهيار الأسعار ولا يوجد مبرر للمستوى الجاري من الصادرات السعودية...أن إيران لن تلتزم الصمت إزاء هذه القضية ". وذهب علي اكبر هاشمي رافسنجاني[85] رئيس البرلمان الإيراني إلى ابعد من ذلك عندما أوحى بأن إيران قد تتوقف عن صادراتها النفطية كلياً، وحذر من اتخاذ إجراءات مشددة ضد المملكة العربية السعودية إذا ما تأكد أنها مسؤولة عن هبوط الأسعار، ثم هاجم مسؤولون إيرانيون وبشدة المملكة العربية السعودية في نيسان/ابريل1986، متهمين الأخيرة بمسؤوليتها عن الهبوط في أسعار النفط معلقين بقولهم :" أن إيران قد تتوقف عن تصدير النفط لجعل الأسعار ترتفع"[86].

وفي العام نفسه أي 1986جرت جملة من المباحثات بين البلدين، شملت زيارة قام بها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى طهران في تموز/يوليو، بحث فيها مع المسؤولين الإيرانيين العديد من القضايا وبخاصة: الحج والحرب العراقية- الإيرانية والاوبيك. وبالمقابل توجه وزير الخارجية الإيراني السابق علي اكبر ولايتي[***] بزيارة إلى الرياض في كانون الأول/ديسمبر1986، وكانت مساعي السلطات السعودية تتلخص في حل القضايا موضع الخلاف وخصوصاً إنهاء الحرب بين العراق وإيران، والحيلولة دون انتشار تأثير الثورة الإيرانية، غير أن تلك

المباحثات لم تسفر عن شيء. وعُقب ذلك وجدت الحكومة السعودية بعد أن أيقنت تعنت حكومة طهران بشأن منهجها الثوري بضرورة إتباع سياسة جديدة تجاه إيران، فاتجهت إلى الدعم الكامل للعراق، وفي هذا الإطار كانت المملكة العربية السعودية تبيع يومياً للعراق (280) ألف برميل نفط في المنطقة المحايدة بين العراق والمملكة العربية السعودية، وقد تعهدت بدفع جزء من قيمة مشتريات الأسلحة العراقية، وكذلك وضعت عدداً من موانئها ومطاراتها تحت تصرف العراق، وذلك لنقل البضائع والمعدات العسكرية، هذا بالإضافة إلى تزويده بالمعلومات والاستخبارات الضرورية [87].

وبين هذا وذاك كانت مسألة الحجاج الإيرانيون قد رفعت من حدة التفاقم والبرود في العلاقات السعودية-الإيرانية، ففي موسم حج عام1986 أخفى الحجاج الإيرانيين كمية من المتفجرات العسكرية التي لا توجد إلا لدى الجيوش، إذ بلغ وزنها أكثر من (50) كغم وهي كمية كافية لإلحاق الأذى بعشرات بل بمئات الآلاف من الحجاج المسلمين بشكل عام في حالة تفجيرها، إلا أن السلطات السعودية كتمت أخبار تلك المتفجرات بعد أن تمكنت من السيطرة على الأمر، حفاظاً على سمعة المسلمين أمام العالم، وأملاً بان يعود النظام الإيراني إلى جادة الصواب، والكف عن إحداث الاضطرابات والإساءة للإسلام، بوصفها أعمال كما وصفتها الحكومة السعودية الغاية منها التخريب للحج والاستعداء على حرمة الأماكن المقدسة وإزهاق أرواح الحجاج من كافة أنحاء العالم الإسلامي . وهذا ما استشفته المملكة العربية السعودية عقب إلقائها القبض على المهيئين لتنفيذها ممن كانوا يحملون عبارات للإمام الخميني نفسه، الذي أملاها عليهم يقول فيها:" نحن سنقطع دابر جميع الظالمين في الدول الإسلامية بعون الله تعالى، وسننهي هيمنة وظلم الطامعين من خلال تصدير ثورتنا التي هي في الحقيقة تصدير للإسلام الحقيقي، وبيان للمبادئ المحمدية، وسنُمهد الطريق بأذن الله أمام ظهور منقذ ومصلح للجميع صاحب الزمان أرواحنا فداه المهدي المنتظر" [88] .

لكن يبدو أن صمت الحكومة السعودية وتحليها بالحلم واتخاذها اللين وسيلة لإفهام الحجاج الإيرانيين بالخطر الذي يرنون إليه، زاد أكثر من إصرار النظام الإيراني في تواصله بشن العداء ضد المملكة العربية السعودية ونظامها الحاكم، إذ لم تلبث أن توترت علاقات الدولتين بشكل كبير بعد قيام القوات الأمنية السعودية في30 تموز/يوليو1987 بقتل (400) حاج إيراني من مجموع (70) ألف كانوا قد تظاهروا معلنين عدائهم للولايات المتحدة الأمريكية، وكان بينهم أفراد من الحرس الثوري الإيراني لإحداث الاضطرابات، وارتكاب الفوضى بدافع إسقاط النظام السعودي، مما سّبب ذلك أزمة حادة بين البلدين، إذ عد الإمام الخميني وقتها الإسلام في المملكة العربية السعودية إسلام باطل وقال :" إذا أغضضنا الطرف عن اعتداءات العراق علينا، فجرم آل سعود بخصوص قتل الحجاج الإيرانيين لا يمكن العفو عنه". وقد

أعلنت السلطات السعودية بعد تلك الحوادث أن حكومة طهران استهدفت عن طريق الحجاج الإيرانيين السيطرة على المسجد الحرام، والإخلال بمراسم الحج، وإعلان الحكومة الإسلامية في الحجاز، وأشارت الحكومة السعودية من خلال إثبات اتهاماتها لإيران، اكتشاف مواد متفجرة كان قد حملها معهم الحجاج الإيرانيين[89] وفي أعقاب موسم الحج أعلاه، لجأ الحرس الثوري الإيراني إلى الاستيلاء على السفارة السعودية في طهران، وقتل أحد الدبلوماسيين السعوديين [90] .

ظلت حوادث الحج من اخطر المسائل التي هددت بقطع العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، وبالفعل أدت تلك القضية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال العامين 1988-1989، ولا سيما بعد أن قطعت الحكومة السعودية علاقاتها السياسية مع طهران في 26نيسان/ابريل1988، ثم لجأت في منتصف كانون الثاني/يناير1989 إلى طرد جميع الدبلوماسيين الإيرانيين من أراضيها، إذ وجدت السلطات السعودية أن حكومة طهران متورطة في أعمال مخالفة لمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، مثل قيامها بمحاولة تهريب المتفجرات داخل أراضي المملكة العربية السعودية في موسم حج1986، ومحاولاتها المتكررة والمتعمدة للمساس بالمصالح السعودية الأساسية، وتعرضها لحرية الملاحة في منطقة الخليج العربي، وللسفن القادمة من والى الموانئ السعودية، والقيام بمظاهرات في موسم حج1987، وما تعرضت له السفارة السعودية في طهران من مداهمة وتخريب وتدمير، وقتل احد أفرادها ونهب وثائقها، في حين أن السلطات الإيرانية، تغاضت ولم تبدي أي موقف يوفر الأمن لموظفي تلك السفارة من تعرضهم للمضايقات المستمرة، مما استدعى الحال مغادرة أعضائها من إيران. وقد فشلت الجهود الدولية لكل من (ليبيا والجزائر وسوريا والأردن) من اجل الوصول إلى وعد من الجانب الإيراني بالكف عن استغلال موسم الحج لإغراض سياسية [91] . حتى انه ورد في مذكرة الأحداث التي أوصلت الحكومة السعودية باتخاذها قرار قطع العلاقات مع إيران وأسمته (نفاد صبر المملكة) [92].

بعد ذلك بررت الحكومة السعودية في أكثر من تصريح في أواخر كانون الثاني/يناير وبداية شباط/فبراير1989على أن مساعدتها للعراق أثناء الحرب مع إيران جاءت بعد أن أصبحت الأراضي العراقية مهددة، فشعرت السلطات السعودية أن من واجبها مساعدة العراق لتحرير أراضيه، وأنها تحملت الكثير من التجاوزات والتحديات الإيرانية ضدها [93] .

وتشير المصادر إلى أن الحكومة السعودية عمدت وانطلاقاً من مقتضيات المصالح الأساسية التي تربط البلدين الإسلاميين، إلى ضرورة إعادة فتح قنوات اتصال مع إيران، وحرصت على تطبيع العلاقات معها، على أساس الاحترام المتبادل والروابط الإسلامية والتاريخية بين الدولتين، وحفاظاً من الجانب السعودي على سلامة التضامن الإسلامي، لكن بالرغم من ذلك لم يلق هذا الموقف الايجابي

السعودي أي تجاوب من الجانب الإيراني، الذي أمعن كما تصف المصادر في ممارساته العدائية[94].

هكذا يتضح أن الحرب العراقية -الإيرانية، ومسألة الحج، كانتا سبباً مباشراً في توتر العلاقات السعودية-الإيرانية، بالرغم من قيام الحكومة السعودية بالتنسيق مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقيام بحملة دبلوماسية وأمنية، لممارسة كافة الحقوق المشروعة لمنع انتشار الحرب، لصيانة الأمن والاستقرار، ولإصدار قرارات تطالب بوضع حد لتلك الحرب التي لم تقتصر أخطارها على البلدين المتحاربين فحسب، بل أدخلت دول المنطقة في حالة من الفزع .

## المرحلة الثانية : 1989- 1997

بعد وفاة الإمام الخميني وتولي علي اكبر هاشمي رافسنجاني رئاسة الجمهورية في إيران للمدة1989-1997، ظهرت مجموعة من المؤشرات حول إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات ما بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بعامة والمملكة العربية السعودية بخاصة، فالسلطات السعودية من جانبها وجدت انه ينبغي أن تشهد علاقاتها السياسية مع إيران تحسُناً وذلك انطلاقاً من الرؤية السعودية التي تعتقد أن مكاسب التقارب والاستقرار السياسي بين دول المنطقة وفقاً للمصالح المشتركة تقتضي تحقيق التعاون في شتى الميادين التي ترتبط بها مصلحة كل دولة من دول الخليج العربي[95].

فبانتهاء حرب الخليج الأولى، بدأت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تعمل على مد جسور التعاون مع إيران، ومحاولة تضييق شقة الخلاف بين الدولتين، بالعمل على تحقيق المنفعة في منطقة الخليج العربي، وذلك بإرساء علاقات قائمة على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فبدأت العلاقات بينهما تعكس مؤشرات ودية في فترة ما بعد الحرب.

فقد استطاعت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران أن تخرج من البرود والسلوك الانفعالي الكامل، وان تبدأ بالحوار الجاد على مستوى المسؤولين، وان تتجاوز أحداث الحرم المكي وتسيطر على تداعياته، وان يستفيدان من علاقاتهما على المستوى الثنائي والإقليمي، وكذلك التعاملات السياسية الثنائية والإقليمية، وإزالة التوتر المذهبي بين البلدين، إذ أعربت الحكومة السعودية عن ترحيبها بانتهاء الحرب بين العراق وإيران، وتحسنت العلاقات بين البلدين بإيقاف الحملات الدعائية المعادية بين إيران والمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربية بشأن حل مشاكل الحج[96].

أي أن مسار العلاقات السعودية- الإيرانية منذ عام1989 شهد تحولاً ملحوظاً من حالة التوتر إلى حالة الانفراج النسبي، إذ قامت إيران من جانبها بتغيير سياستها الخارجية بصورة أكثر منطقية، فبدأت في اتجاه المهادنة ثم التعاون وصولاً إلى الاستقرار الذي شهده النظام الإيراني في ذلك الوقت بسلسلة من التغييرات الأساسية في الهيكل العام لأجهزة الدولة وإستراتيجيتها العامة [97]. بحيث أن الجناح المعتدل في السلطة الإيرانية بزعامة هاشمي رافسنجاني لجأ إلى تحسين علاقات إيران الخارجية بهدف وضع حد لعزلتها السياسية ولجذب رأس المال الأجنبي لحاجتها الماسة إليه بعد الحرب مع العراق [98]. وفي هذا الصدد أخذت مسيرة التقارب بين البلدين مظاهر عدة، كانت أولها المحادثات السرية التي عقدت بين الطرفين في جنيف في شهر شباط/فبراير1989، وكذلك حضور إيران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مدينة جدة السعودية في آذار/مارس من العام نفسه، إذ تعهدت إيران بإنهاء مقاطعتها لموسم الحج[99].

وفي حقيقة الأمر أسهمت العديد من العوامل دوراً بارزاً في كسر حالة الشك المتبادل التي كانت موجودة بين إيران ودول الخليج العربية وتحديداً مع المملكة العربية السعودية، منها خروج العراق من منظومة التأثير الخليجي، وحالة العداوة الأمريكية المستمرة لإيران، وقضايا منظمة الأوبك، التي دفعت كل من الحكومتين السعودية والإيرانية إلى تأسيس ثقة متبادلة بينهما، وذلك بعد أن تخلت إيران عن شعاراتها الثورية والتخفيف من حدة مبدأ تصدير الثورة الإيرانية نحو الخارج[100] وبخاصة في علاقاتها الإقليمية، الأمر الذي ترتب عليه اطمئنان المسؤولين في الحكومة السعودية، ولاسيما بعد أن شرعت إيران في مد جسور الثقة بينها وبين محيطها الإقليمي والدولي، وكسر حاجز العزلة[101]التي فرضها نظام الإمام الخميني على نفسه، وهذا ما أكده الرئيس رافسنجاني عقب توليه الحكم بعد وفاة الإمام الخميني عام1989 في قوله:"لقد أكدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية دائماً بحكم كونها أكبر دولة في منطقة الخليج على سياسة عدم التدخل في شؤون دول المنطقة، فنحن نؤمن بسياسة السلام والاستقرار والهدوء في منطقة الخليج، ونحن نرحب بكل ود ومشاعر حميمة بالأيدي التي تمتد إلينا من دول المنطقة في سبيل الوصول إلى هذه الأهداف"[102].

وانطلاقاً من ذلك بدأت إيران بالعمل على إعادة النظر في سياستها الخارجية، فتوصلت إلى قناعة مفادها ضرورة احترام الترتيبات الإقليمية، والامتناع عن القيام بأية إجراءات مثيرة للشك أو الخلاف مع جيرانها، معتمدة على سياسة الانفراج كهدف رئيس لسياستها الخارجية، والعمل على ترسيخ إجراءات مبنية على الثقة بينها وبين دول المنطقة، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية على خلفية الأحداث التي قامت بها إيران في عقد الثمانينيات مع حكومة الرياض، وكذلك تجنب أي شكل من

أشكال المواجهة والخلاف مع الأخيرة، وهو ما يعني إدراك إيران للواقع السياسي والدولي، ومحاولة الحفاظ على الأمن والمصالح القومية من خلال نظرة واقعية[103].

وقد سعت إيران من خلال تبني سياسة الانفراج السياسي في العلاقات الخارجية إلى تجميد الفجوة القائمة في العلاقات مع حكومة الرياض لإثبات حسن نواياها، وقد انعكس ذلك في تصريحات المسؤولين الإيرانيين التي أعلنت عن استعداد بلادهم لحل الخلافات سلمياً مع دول المنطقة، ونظراً لأهمية المملكة العربية السعودية في المعاملة الأمنية- الخليجية، أعطت إيران في علاقاتها مع حكومة الرياض الأولوية في المعادلة الأمنية- الإقليمية منذ عام1989[104] لا سيما بعد أن أوقفت الحكومة السعودية حملاتها الإعلامية ضد إيران عام1989، مما كان له رد فعل إيجابي من جانب طهران بدليل تعقيبات الرئيس رافسنجاني حينما أشار بقوله: "إن سياسة إيران الفجة قد خلقت أعداء بغير داع"[105] . ومن المؤكد كان يقصد بها مسألة الحجاج الإيرانيين، لان ذلك انعكس في التزام هؤلاء الحجاج بالهدوء في مواسم الحج واتفاق الجانبين السعودي والإيراني على الأعداد المقررة منهم لأداء فريضة الحج[106].

فضلاً عن أن التحسن قد ظهرت بوادره في تبني إيران موقفاً محايداً من دخول القوات العسكرية العراقية إلى الأراضي الكويتية عام1990، وتخلي طهران عن رغبتها في تحويل موسم الحج إلى نفوذ سياسي[107].إذ تشير المصادر إلى أن المملكة العربية السعودية وإيران توافقت نظرتهم بشأن العراق على انه مصدر قلق مشترك، وحّملت الدولتين حرب الخليج الثانية على السعي لوضع نهاية لخصوماتهما الطويلة، بحيث ساهم موقف إيران المحايد في التخفيف من حدة التوتر في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، بل وبدأت العلاقة بين الدولتين تعكس مؤشرات ودية في فترة ما بعد تلك الحرب[108].

إذ استؤنفت العلاقات السعودية- الإيرانية بشكل رسمي على مستوى إعادة فتح السفارات بين البلدين، وكان ذلك على هامش اللقاء الذي جمع بين وزيري الخارجيتين السعودية والإيرانية في العاصمة العُمانية مسقط في17 آذار/مارس1991، إذ لعبت سلطنة عُمان دوراً مهماً في تنشيط الاتصالات رغبةً في عودة العلاقات بين البلدين، فاتفقا بعد أن تم الإعلان في 20 من الشهر والعام المذكور،على أن يكون رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء اعتباراً من26 آذار/مارس1991، وذلك في بيان صدر عن وزارتي خارجية الدولتين [109] ومصادر أخرى ذكرت أن اجتماع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز(ملك البلاد حالياً)[110] بالرئيس الإيراني رافسنجاني في العاصمة السنغالية داكار في كانون الأول/ديسمبر 1990 أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي السادس، وهو الاجتماع الأول من نوعه بعد عقد كامل، قد شجع على إعادة العلاقات بين الدولتين، إذ اتفقا على فتح سفارتيهما في الرياض وطهران اعتباراً من2 آذار/مارس1992[111].

وقد صرح في حينها محمد عرب السفير السعودي في طهران، بأن استئناف العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، جاء لمصلحة البلدين، وتأمل أن تزيل كل المشاكل في المنطقة، وأعرب انه لا علاقة لاستئناف العلاقات بين بلده وإيران بانتهاء حرب الخليج الثانية، وانه من الطبيعي أن تحدث من وقت لآخر مشاكل بين الدول، ولكن ليس من شأن هذه المشاكل أن تؤدي إلى قطيعة دائمة وبخاصة بين دولتين إسلاميتين كبيرتين كالمملكة العربية السعودية وإيران. ثم شكر سلطنة عُمان بوصفها لها دور في تقريب وجهات النظر بين الدولتين، كذلك أعلن وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي، أن الدولتين اتفقتا على رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء، وكان الوزير الإيراني قد أدى مناسك الحج لعام1991، وأجرى مباحثات مع المسؤولين السعوديين، وبخاصة مع نظيره السعودي، بحيث عقد معه ثلاث اجتماعات تضمنت تعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين[112].

وقد هيأت المستجدات الإقليمية والدولية لانهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة، وإنهاء حرب الخليج الثانية، وكذلك تنامي أهمية التحالفات الاقتصادية، الفرصة أمام إيران لإقامة علاقات أكثر تعاوناً مع المملكة العربية السعودية [113] فلقد أشار العديد من المحللين السياسيين إلى أن اختفاء الاتحاد السوفيتي بسقوطه وتفككه عام1991، قد أزال قلق حكومتي الرياض وطهران بوصفه تهديد مشترك في عدائهم للشيوعية العالمية[114] فضلاً عن إحداث تغييرات أثرت على منطقة الخليج العربي، وخاصة إيران التي بدأت تنظر من بُعد إستراتيجي جوهري قائم على توثيق التعاون وترسيخ المصالح مع دول المنطقة[115].

أي أن التغييرات والتطورات والأحداث التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية كان لها اثر على السياسة الخارجية الإيرانية منها دخول القوات العراقية إلى الكويت في آب/اغسطس1990، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام1991، وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم، إذ بدأت العلاقات السعودية-الإيرانية تشهد تحولاً ملحوظاً من المواجهة على المستوى الإيديولوجي يصل إلى حد الحرب الخفية بينهما تارة والى حالة من السلام النسبي تارة أخرى.

وعند هذا المنعطف بدأت تظهر مؤشرات جديدة لتحسن العلاقات بين الدولتين، خاصة مع اتخاذ إيران خطوات ايجابية نحو دعم الروابط مع المملكة العربية السعودية، إلا أن هذا التقارب لا ينفي بعض الجوانب السلبية للأحداث الإقليمية والعالمية، إذ أثار تفكك الاتحاد السوفيتي مخاوف إيران من اختلال توازن القوى في المنطقة وهو ما أدى إلى زيادة تحديات الاستقرار والأمن بالمنطقة وذلك نتيجة لتغيير هيكل النظام العالمي، وما يتبعه من اختلال معادلات الاستقرار الأمني والسياسي بمنطقة الخليج العربي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، فقد أصبح ولأول مرة في استطاعة الولايات المتحدة فرض هيمنتها الكاملة وبلا منازع على منطقة الخليج العربي، بينما فقدت دول أخرى في المنطقة مثل العراق وسوريا

ودول عربية أخرى حليفها السياسي والاقتصادي والعسكري واقصد به بالطبع الاتحاد السوفيتي السابق التي عّد الأخير احد عوالم الحفاظ على توازن القوى، هو الأمر نفسه بالنسبة لإيران التي عّدت أنها فقدت ورقة رابحة كانت تستخدمها لردع محاولات الغرب لفرض هيمنته السياسية والاقتصادية والعسكرية في الخليج العربي[116].

وفي ظل معطيات الواقع السياسي والدولي الجديد، وجدت إيران نفسها تحل محل الاتحاد السوفيتي الذي كان يُعد مصدر خطر على دول الخليج العربي، أي بمعنى أنها أضحت مصدر قلق بديل عن السوفيت يهدد مصالح الغرب في الخليج العربي، وهو ما تزامن مع قيام العراق بدخوله إلى الأراضي الكويتية عام1990، الذي اتخذته الولايات المتحدة ذريعة لتوسيع وجودها العسكري لحماية مصالحها وتطلعاتها بشكل عملي في المنطقة، وهنا أدركت إيران بأنه ينبغي عليها أن تفصح عن موقفها تجاه محاولات الغرب لعزلها على باقي الخليج العربي، بأن أعلنت في البداية أنها دولة مستقلة ترفض السياسة الأمريكية عليها لتمارس الأخيرة ضغوطاً شديدة بهدف إحداث تغييرات هيكلية في المنطقة ومن ضمنها إيران.

وفي الوقت نفسه، فأن الدول التي ترى ضرورة تدخل الولايات المتحدة عسكرياً لحفظ امن الخليج في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت جاءت لتُرسخ السياسات والبرامج الأمريكية الجديدة في المنطقة، فكانت المملكة العربية السعودية على رأس هذه الدول الخليجية على اعتبار أن لها دور قيادي في المنطقة، ونتيجة لهذه التطورات ازدادت الفجوة بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهو ما اتضح من خلال التنافس الشديد على المستوى الإيديولوجي والاقتصادي والسياسي، فكل منهما تسعى إلى ترسيخ سياساتها على المستوى الإقليمي، وقد بدت هذه المنافسة على اختلاف أنواعها أكثر وضوحاً من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والقوقاز، أملاً في أن تتمكن كل منهما في الحد من انتشار نفوذ الأخرى في تلك الدول [117].

يفهم من ذلك أن العلاقات السعودية-الإيرانية على الصعيد السياسي كانت متوترة بشكل متفاوت طيلة المدة 1988-1991 نتيجة للاختلاف السياسي في التوجهات الإقليمية لكل منهما في المنطقة، إذ أوضحت الحكومة الإيرانية من وجهة نظرها بأن الحكومة السعودية استخدمت العامل الإيديولوجي مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بهدف تقويض انتشار الثقافة الإيرانية، وذلك بتحسين الوضع الاقتصادي المتردي للذين يروجون الوهابية، بل ذهبت إلى ابعد من ذلك، مشيرة إلى أن المملكة العربية السعودية قامت بمساندة شعوب تلك المنطقة مادياً وسياسياً وعلى الأخص المتحدثة باللغة التركية ومنها تركمنستان وكازاخستان وغيرها في مواجهة الشعوب التي تتحدث الفارسية مثل طاجيكستان، وعملت على دعم علاقاتها بها، كما تبنت الحكومة السعودية سياسة الاحتواء مع أفغانستان

لتقويض نفوذ إيران فيها ، فضلاً عن قيامها ببناء مئات من المعاهد الدينية في باكستان خُصصت لأبناء اللاجئين الأفغان، وتكفلت بمصاريف تعليمهم بعد أن لاقوا نتيجة التطورات السياسية ويلات الحروب الداخلية بين الثوار الأفغان والحكومة الأفغانية المتعاقبة على الحكم [118].

ومع كل ذلك وجدت الحكومة الإيرانية، انه من البديهي لها إبداء مرونة أكثر بشأن توجهات سياستها الخارجية في ظل الظروف والتطورات الجديدة التي طرأت على المنطقة، بحيث أن السلطة الإيرانية قررت إما أن تغير صورة إيران السابقة أو تثبيت صورة التطرف التي ترسخت في الذهن الخليجي والعربي والدولي على حد سواء. فانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز إرهاصات العولمة، وظهور نظام عالمي جديد كان سبباً مهماً دفع بإيران نحو التقارب مع المملكة العربية السعودية، إذ بدأت النخبة الإيرانية تعُيد النظر في سياستها الاقتصادية والسياسية، والاهتمام بأوضاعها الداخلية، وتوصلت إلى ضرورة تبني برنامج إعادة بناء المستوى الاقتصادي للبلاد، وفي إطار تحقيق هذا الهدف رأت إيران أن تحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية يؤدي إلى دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو الأمر الذي تستطيع إيران معه الابتعاد عن المشكلات المثيرة للتوتر والصراعات الدولية، وصب الاهتمام على المشكلات الداخلية، وعملية تحديث وإعادة بناء الاقتصاد القومي، لا سيما وان إيران وضعت خططاً متتالية لتنمية الجمهورية الإسلامية، والتي اشتملت على أهداف اقتصادية يتوقف تنفيذ معظمها على توفير الأمن والاستقرار [119] .

أضف إلى ذلك أن العاهل السعودي، أعلن أمام الباحثين وممثلي الدول الإسلامية المشاركة في مؤتمر القمة لمنظمة الدول الإسلامية المنعقد في 18-20شباط/فبراير1991، وذلك بقوله:"يعلم الله أننا حين قدمنا العون للعراق لم يكن هدفنا إلحاق الأذى بأي بلد واعني بالتحديد إيران، وإنما كان هدفنا الأساسي حماية العراق، فمن المعروف أن العراق لا يستطيع احتلال إيران وكما سبق وان قلت فنحن لا نريد أن نتسبب في أذى أو ضرر لإيران، غير إننا لا نريد أن تحتل أي قوة ارض العراق لأنه بلد عربي وجار"[120].فبدا من هذه العبارات، أن المملكة العربية السعودية لم تكن تسعى إلى الإضرار بإيران وشعبها، ولم تنظر إلى أن إيران كعدو، بل بلد مسلم وشقيق قادر على خدمة قضايا العالم الإسلامي.

كما جرى التباحث بين البلدين بشأن عدد الإيرانيين المسموح لهم بأداء مناسك الحج بوصفها من ابرز المسائل التي كانت تشكل أكثر مثاراً للجدل والانفعالات والنزاعات الحادة بين الدولتين، وعقب ذلك التقارب جرت اتصالات على مستوى عالٍ بينهما، ففي مطلع نيسان/ابريل1991 التقى الرئيس الإيراني الأسبق رافسنجاني بالعاهل السعودي فهد بن عبد العزيز في الرياض، ثم توجه سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بزيارة إلى طهران في حزيران/يونيو من العام نفسه أيضاً، فعدت تلك الزيارة بمثابة مؤشر واضح على تحسن العلاقات بين الدولتين [121].

وفي 26نيسان/ابريل1991، وبعد زيارة الرئيس الإيراني رافسنجاني ووزير الخارجية علي اكبر ولايتي للرياض والتقائهم بالملك فهد، صرح نظيره السعودي الأمير سعود الفيصل، أثناء ذلك بقوله:" نحن نعتبر التعاون الإقليمي أساس الأمن الإقليمي، وحتى الآن فإن دول المنطقة لم توافق على ذلك فحسب بل إننا نعتقد أيضاً أنها جميعاً جادة في تحقيقه"[122]كما توجه الأمير سعود بزيارة إلى طهران في 5 حزيران/يونيو1991 التي وصفت بالزيارة الأولى من نوعها منذ الثورة الإيرانية عام1979 [123].

وهكذا فبقدر ما آلت إليه المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي الست في تحسين العلاقات مع إيران، كانت الأخيرة بجناحها المعتدل في السلطة بزعامة رافسنجاني متحمسةً إلى ذلك لسببين أولهما : هو حاجة إيران الأكيدة إلى توثيق الصداقات وتجنب العزلة الإقليمية وتطور العلاقات الخارجية، وثانيهما : رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة[124]. لذلك لجأ رافسنجاني في أيلول/سبتمبر1993 إلى محاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية لغرضين الأول: برقية التعزية والمواساة التي بعثها الملك فهد إلى الرئيس رافسنجاني، وكذلك المساعدات التي بادرت بها الحكومة السعودية عام1991 من تقديم المعونات الطبية والمساعدات المالية والعينية لضحايا الزلزال الذي ضرب بعنف المدن الإيرانية، من خلال إرسال (40) طائرة سعودية، وإعلان العاهل السعودي في 5آذار/مارس من العام نفسه، في قصر اليمامة بالرياض، مؤكد أن إيران بلد مجاور يرتبط مع المملكة العربية السعودية بروابط أساسية عديدة ، وبأن العلاقات بين البلدين ستعود في وقت مناسب، مشيراً أن الدولتين لهما اتصالات، معولاً على أن استئناف العلاقات مع إيران قد أصبح وشيكا[125].

أما الغرض الثاني: أن الرئيس رافسنجاني، كان في حينها مصمماً على أن يُثبت للعناصر المحافظة في النظام الإيراني من أن إقامة علاقات أفضل مع المملكة العربية السعودية، من شأنه تحسين الاقتصاد الإيراني من خلال مساعدة إيران على زيادة حصة إنتاجها في منظمة الاوبيك التي نجم عنها تبادل الدولتين سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية التي أسفرت عن موافقة الحكومة السعودية على رفع مستويات الإنتاج النفطي لإيران وتجميد الإنتاج اليومي الإيراني من النفط بمعدل(260) ألف برميل يومياً[126]. وفي المقابل توجه علي اكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في 7تشرين الثاني/نوفمبر1993 حاملاً معه دعوة رسمية للملك السعودي لزيارة طهران فقبلها الأخير[127].

وفي هذه الأثناء، أعلنت وزارة الخارجية السعودية، أن العاهل السعودي قد يزور إيران، بناءً على دعوة وجهها له الرئيس الإيراني رافسنجاني، وأوضح جهاز الإعلام في الوزارة في بيان، أن الملك فهد أعرب عن أمله بلقاء نظيره الإيراني في

طهران، وذلك خلال اجتماع عقد بين الملك السعودي ووزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي، وقد أكد الملك حرص بلده على تعزيز العلاقات مع جميع الدول الإسلامية، عِبر تقوية الصلات بينهما في مختلف المجالات للوصول إلى وحدة الموقف إزاء الأخطار والمصاعب التي تواجهها بعض البلدان الإسلامية[128].

وهكذا بدأ التحسن في علاقات البلدين الذي أتاح لهما الفرصة لدراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك لتحديد مجالات التعاون المحتمل، فالمملكة العربية السعودية رأت أن منطقة الخليج العربي عانت ويلات الحروب، وأنها في أمس الحاجة إلى بيئة مستقرة[129]. أما إيران، فكانت تواقة إلى عقد تسوية مع جيرانها العرب في منطقة الخليج العربي[130]حتى أن المصادر الدبلوماسية الإيرانية أشارت آنذاك إلى أن الرئيس الإيراني رافسنجاني سيزور المملكة العربية السعودية بعد الانتهاء من حملة الانتخابات الرئاسية في طهران لأداء مناسك العمرة وإجراء محادثات مع العاهل السعودي بشأن تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين[131].

ولكن بالرغم من التحسن في العلاقات السعودية- الإيرانية، إلا أنه قد حدث خلال هذه المرحلة بعض التوترات في العلاقات بين الدولتين، منها أن الدعوة الإيرانية للملك فهد لزيارة طهران نجم عنها خلافات داخلية في إيران بين المتشددين (المحافظين) والمعتدلين، لا بل نظم (100) طالب إيراني مسيرة احتجاج ضد الحكومة الإيرانية لتوجيه تلك الدعوة ونوايا الرئيس رافسنجاني في زيارة الرياض، وفي الوقت نفسه بدأت بعض الشخصيات الدينية الإيرانية التهجم على المملكة العربية السعودية وقياداتها في الصحف الإيرانية، مما أدى إلى انتكاسة العلاقات بين الدولتين، وازداد التوتر حينما فوجئت الحكومة السعودية بقرار إيران في عدم طرح قضية الجزر العربية الثلاث للنقاش في أي حوار، وساءت أكثر نتيجة التوترات على مسألة الحج ابتداءً من موسم حج 1994 بعد أن شهد في العام الذي سبقه تفاهماً نسبياً بينهما[132] إذ خفضت المملكة العربية السعودية من العدد المسموح به من الحجاج الإيرانيين، فاعترضت القيادة الإيرانية على ذلك الإجراء[133] وأدلى علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بتصريح دعا فيه المملكة العربية السعودية إلى قبول المزيد من الحجاج الإيرانيين، واتهمها بأنها وراء هبوط أسعار النفط بسبب إنتاجها الزائد، وأعلن أنه على المملكة أن لا تنقل الخلاف بينها وبين إيران إلى السياسات النفطية [134].

وبالمقابل اتهمت حكومة الرياض إيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداءً من عام 1995، إذ أحست المملكة العربية السعودية أن إيران قد أساءت فهم السياسات الوفاقية للمملكة تجاهها، لكن إيران فسرته على أنه دليل ضعيف، نتيجة قيام الأخيرة بإثارة حفيظة الحكومة السعودية بعد أن أكدت في العام المذكور على ما أعلنته منذ عام 1992 بفرض سيادتها الكاملة على جزيرة أبو

موسى، فبدأت على أثرها مؤشرات التراجع في العلاقات بين الدولتين تسير نحو التدهور[135].

ففي 21نيسان /ابريل1995، أعرب خامنئي في خطبة الجمعة بطهران عن أمله بان تقام مراسم البراءة من المشركين في ذلك العام، غير أن السلطات السعودية لم تتخذ موقف مناهض من تصريحاته، بحث أن الحجاج الإيرانيين عبروا عن سعادتهم بما قدمته المملكة العربية السعودية لهم من تسهيلات وخدمات مجانية، حتى أن وزير الحج السعودي محمد بن سفر عقد اجتماعاً مع وفد من شؤون الحكومة الإيرانية برئاسة نائب وزير الثقافة محمد حسين رضائي، تباحثا فيه عن كيفية تسهيل أمور الحج للإيرانيين[136].

وتفاقم التوتر بين الجانبين وتحديداً في13 تشرين الثاني/نوفمبر1995، حينما شنت عناصر مسلحة هجوماً بالقنابل على مكتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي، الأمر الذي أدى إلى مقتل (7) أشخاص منهم خمسة أمريكيون والى جرح نحو (60) آخرين، وفي 26 حزيران/يونيو1996، قامت عناصر مماثلة بتفجير قنبلة في ثكنات مخصصة للعسكريين الأمريكيين في (ميناء الخُبر) السعودي على ساحل الخليج العربي، مما أودى بحياة (19) أمريكياً وجرح أكثر من (100) آخرين . وأشارت في الوقت ذاته مصادر من لجنة التحقيقات في وزارة الداخلية السعودية، إلى أن الحادثتين هما مؤامرة مدعومة من إيران تورطت فيها جماعة سعودية تطلق على نفسها حزب الله السعودي [137]. بدليل أن الرئيس الإيراني رافسنجاني صرح في عام1996 بأن حجاج بلاده ينوون عقد اجتماعات سياسية خلال موسم حج ذلك العام، لكن الحكومة السعودية ردت بأنه لن تسمح بذلك، وحذرت من أنها لن تتسامح إطلاقاً مع من يتجاوزون حدودهم في الأشهر الحرام، وستحملهم كافة المسؤولية في محاولة العبث بأمن الحجاج وامن الكعبة المشرفة ومسجد الرسول(ﷺ)، وستواجه بكل حزم وقوة مثل هكذا محاولة[138].

واستمر الشد والجذب بين الحكومتين السعودية والإيرانية قبل منتصف عام1997، إذ اتسم بالهدوء والحد من التوتر مع استمرار العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين[139]. لتأخذ العلاقات بين الدولتين بعد منتصف العام نفسه السير نحو تطور متميز اتسم بطابع خاص في تدعيم تلك العلاقات بمرحلتها الثالثة في ظل الإدارة الإيرانية الجديدة. إذ بدأت سلسلة من اللقاءات والاتصالات بين البلدين عقب تولي الرئيس محمد علي خاتمي1997-2005 [140]. الحكم في إيران وذلك في ضوء الاستعداد لعقد منظمة المؤتمر الإسلامي القمة الثامنة لها للمدة (9-11) كانون الأول/ديسمبر1997 في طهران[141].

## المرحلة الثالثة: 1997- 1999

في الواقع كانت هناك مجموعة من الدوافع التي ساعدت على تصحيح مسار العلاقات السعودية– الإيرانية، وقد ارتبطت هذه الدوافع بالظروف الدولية والإقليمية التي تبلورت مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، فضلاً عن مجموعة أخرى من الدوافع لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار في المنطقة، فالعديد من المحللين الإيرانيين رأوا أنه بعد وفاة الإمام الخميني وحدوث بعض المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، دفعت نحو إدراك إيران بأن الأهداف السياسية الأولية لمنهج تصدير الثورة الإيرانية أصبحت أمراً من غير ألممكن الاستمرار فيه، وقد صاحب ذلك ظهور قيادات جديدة رأت أن الحفاظ على الثورة والنظام الجمهوري الإسلامي نفسه لن يكون ممكناً بالسير على الرؤية الخمينية، كما أن ذلك المنهج تبين انه يُثير زعزعة الأوضاع السياسية في المنطقة، ولن يؤدي إلى تلك النتيجة التي كان يتوخاها صنّاع القرار الإيراني، ومن هنا بدأ صعود نجم سياسيين أمثال الإصلاحي محمد علي خاتمي يمارسون السياسة وفق منطق الدولة وقواعد اللعبة السياسية القائمة على الواقعية .

وفي هذا السياق أشار المحللون السياسيون إلى أن هناك تطوراً طرأ على العلاقات السعودية– الإيرانية مع تولي الرئيس رافسنجاني السلطة عام1989، وقد بدا واضحاً حدوث ميل في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه النهج "البراغماتي"، وهو نهج يخالف تماماً التوجهات الخارجية الإيرانية إبان حقبة وجود الإمام الخميني، والتي تميزت بطابع إيديولوجي حاد، غير أن الانطلاقة الحقيقة للعلاقات بين البلدين كانت خلال عهد الرئيس خاتمي، فكما يرى المحللون أعلاه أن توليه حكم إيران كان سبباً في تحسين العلاقات بين الرياض وطهران، لا سيما وانه كان هناك إدراك إيراني بأن الالتقاء السعودي- الإيراني هو الطريق المؤدي إلى التفاهم الخليجي- الإيراني، فضلاً عن ذلك فقد كرست التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية خلال تلك الفترة المشروع الإصلاحي الذي جاء به خاتمي وهو مشروع تميز بالاعتدال ويطرح فكرة حوار الحضارات ويستبعد فكرة (تصدير الثورة) والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، الأمر الذي أسهم في انتهاج سياسة إيرانية جديدة تسعى إلى التواصل وليس إلى القطيعة والمواجهة مع دول الجوار وبخاصة مع الدول الخليجية العربية الستة [142].

فمع وصول الرئيس الإيراني خاتمي إلى السلطة في إيران في أيار/مايس1997، وتبنيه برنامجاً انفتاحياً قائماً بالأساس على علاقات حسن الجوار، وإقرار السلام والاحترام مع دول العالم، والمصالحة مع المجتمع الدولي، ومحو مصطلح تصدير الثورة الإسلامية من القاموس الثوري الإسلامي، وهذا ما أكده بقوله :" أن رأس أولوياتي الإستراتيجية الخارجية تعزيز العلاقات وتوثيقها مع الوطن العربي"[143]. اتسمت العلاقات السعودية- الإيرانية بانحسار التوتر في علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية، لا سيما بعد أعلنت الأخيرة بأن أمنها وأمن منطقة

الخليج العربي يعتمد أساساً على دوله وفي مقدمتهم إيران، وأخذت تنظر إلى الأخيرة بواقعية أكثر لما لها من قوة عسكرية وبشرية واقتصادية وجغرافية كبيرة، وتمكنها من لعب دور مهم في المنطقة، وتقديرها للمواقف الإيرانية إلى جانب القضية الفلسطينية، وصولاً إلى إدراك البلدين لضرورة التعاون على الرغم من الاختلاف الجيوسياسي بينهما [144].

حتى أن الأمير ماجد بن عبد العزيز[****] أمير مدينة مكة المكرمة استقبل السفير الإيراني محمد علي هادي وتبادلا أحاديث ودية، كما تلقى الرئيس الإيراني خاتمي برقية تهنئة من العاهل السعودي بمناسبة فوزه في الانتخابات وتوليه الحكم، وجاء فيها:" تلقينا ببالغ السرور فوز توليكم رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، وإنني اعُبّر لكم عن تقديري وآمل أن نشهد فتح صفحة جديدة من العلاقات" [145].

فانتقال إيران من شرعية الثورة إلى شرعية الدولة في عهد الرئيس خاتمي، وجد صداه في المملكة العربية السعودية خاصة بعد أن أكدت سياسة الرئيس خاتمي على مبادئ جديدة قائمة على الانفتاح والحوار البّناء في العلاقات الخارجية لإيران، فشهدت العلاقات بين الدولتين تطوراً سريعاً ومفاجئاً مقارنة بما كان عليه مسار العلاقات خلال الفترات الماضية، حيث سعى الرئيس خاتمي معبراً عن التيار الإصلاحي الذي ينتمي إليه إلى تعميق وتوثيق العلاقات مع الدول العربية مؤكداً على أهمية أن تسلك إيران والدول العربية طريق التعاون والتفاهم والدعم، وكانت المملكة العربية السعودية لها وضعية خاصة في سياساته، وهذا ما أشار إليه في تصريح له عقب توليه الحكم، فرحبت الحكومة السعودية بالمبادرات الإيرانية ومحو آثار الماضي وإنهاء الخلافات القديمة، وكان انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الثامن في طهران عام 1997 الأثر العميق في تطبيع العلاقات السعودية- الإيرانية بشكل جدي وصادق، كما وكان لموافقة الحكومة السعودية على انعقاد المؤتمر في إيران والمساعدة على نجاحه نقطة تحول في علاقاتهما وبداية فصل جديد من خلال حضور وفد سعودي برئاسة ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز واجتماعه بالمسؤولين الإيرانيين برئاسة خامنئي[146].

وقد أعقب هذا اللقاء دعم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين، وكان خير دليل على هذا التقارب ما أعلنه ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بأن المملكة العربية السعودية وإيران قد قطعتا شوطاً طويلاً نحو تحقيق تقارب في وجهات النظر والمواقف، مؤكداً على ضرورة العمل على إزالة جميع العقبات التي تقف في طريق التعاون مع إيران مع فتح آفاق أوسع نحو مستقبل أفضل [147].

وهناك العديد من المؤشرات الأخرى التي تدل على حدوث تقارب بين كل من الرياض وطهران، وبطبيعة الحال فأن لكل من الطرفين عدد كبير من المصالح والأهداف وراء تقاربه من الطرف الأخر، فإيران من جانبها تسعى إلى كسب الضلع الخليجي العربي الأقوى طلباً لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، وكسراً لحالة

الجمود على مستوى السياسة الخارجية التي اتسمت بها طهران عقب الثورة الإسلامية، كما أن المملكة العربية السعودية من وجهة النظر الإيرانية تُعد الحليف العربي الأقوى للولايات المتحدة التي لا تزال تفرض حصاراً على النظام الإسلامي في إيران، وبالتالي فأن أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن مفادها أن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارس حينها ضد العراق وإيران فشلت فشلاً ذريعاً أو الأقل فشلت في شقها الشرقي الموجه نحو طهران[147].

والمملكة العربية السعودية من جانبها، وجدت بأن علاقاتها مع إيران بوصول رئيسها الجديد خاتمي سُينبأ بتطورات ايجابية، وسيخلق جواً من الصفوة والتفاهم المشترك في المجال السياسي والدبلوماسي، الذي بدوره سيعكس بطبيعة الحال تحسناً في علاقاتها الاقتصادية مع إيران في مجال النفط والتجارة [148].

بناءً على ما تقدم وبعد أن استؤنفت الرحلات الجوية بين الدولتين، جرت لقاءات متبادلة على أعلى المستويات، من بينها اللقاء الذي تم بين رافسنجاني (رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران) وولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي في إسلام آباد في منتصف عام 1997، إلى اللقاء الثاني لولي العهد السعودي أعلاه مع الرئيس الإيراني الجديد خاتمي خلال مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران في كانون الأول/ديسمبر1997، إذ أزيلت فيها المحاذير وبدأت صفحة تعاون جديدة بين الحكومتين[149].

فقد أهدى الملك فهد قطعة من كسوة الكعبة المشرفة إلى إيران لكي تزين بها قاعة القمة الإسلامية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر1997بطهران، إذ وضعت هذه القطعة التي كست الكعبة لمدة ستة أشهر في القاعة الرئيسة لمركز المؤتمرات الجديد لعقد القمة، وقد حضر الاجتماعات وفد سعودي برئاسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي ورئيس الحرس الوطني، وكانت هذه الزيارة الأولى لوفد سعودي رفيع المستوى إلى إيران منذ وصول الرئيس الإيراني خاتمي للسلطة، إذ صرح وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بقوله:" إننا نتطلع إلى لقاءات تتبنى أواصر الثقة والتعاون بين البلدين والشعبين"، معبراً عن تواصل بلاده في تبادل الزيارات لتطوير العلاقات. حتى أن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خامنئي، وصف تطور العلاقات بين الدولتين بأنها مفيدة للعالم الإسلامي ولاستقرار المنطقة[150].

وقد حرصت إيران على لسان وزير دفاعها الأسبق اللواء (علي شمخاني) أن تعرب للرياض عن تقديرها الكامل لموقفها في شأن المشاركة في القمة على مستوى عال، كما أكد شمخاني خلال الاتصال الهاتفي مع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز عشية القمة، بأن بلاده

تضع الرياض في أعلى سلم أولوياتها لتنطلق منها في تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي، بل ومع باقي بلدان العالم الإسلامي[151] .

وقد تعززت صفحة التعاون تلك، بالزيارات التي المتبادلة بين البلدين اعتباراً منذ شباط/فبراير وأيار/مايس1998 وتوقيعهما على اتفاقيات تعاون لمدة خمسة أعوام 1998-2002 للتعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية وتشجيع وتسهيل الاستثمار لمواطني الدولتين في تلك المجالات عدا الممنوعة منها [152]. منها زيارة الرئيس الإيراني الأسبق رافسنجاني إلى الرياض في 24شباط/فبراير1998 والتقائه بالملك فهد وولي عهد الأمير عبدالله ووزير الخارجية الأمير سعود، لتحسين الأجواء السياسية والاقتصادية بإطار صريح من التفاهم والصراحة، ثم زيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى الرياض في 14آذار/مارس1998 لتحسين العلاقات بين البلدين، وتسليمه رسالة الرئيس الإيراني خاتمي لولي العهد السعودي المذكور، التي كان فحواها إزالة حالة التوتر والمشاكل وإزاحة العراقيل، لإيجاد أجواء جديدة من الصراحة والأخوة والثقة المتبادلة. وفي 22 من الشهر والعام نفسه، أكد خرازي بكلمة أجاب فيها عن التحول الكبير في العلاقات بين بلاده والمملكة العربية السعودية من أجل تشكيل لجنة لتعزيز التعاون الإقليمي، وإيجاد منطقة خالية من السلاح، ومحاصرة أسلحة الدمار الشامل، وإدانة إسرائيل على امتلاكها ترسانة نووية، وإيجاد معاهدة إقليمية لمكافحة "الإرهاب الدولي" ، وعلى أساس ذلك تم الاستفادة من قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، والعمل على إيجاد فضاء طبيعي من الاحترام المتبادل والتعاون[153].

وفي أوائل نيسان/ابريل1998 توجه وزير الداخلية الإيراني الأسبق عبد الله نوري إلى المملكة العربية السعودية، فاجتمع مع نظيره السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز وأجرى محادثات معه لتقرير سبل تطوير العلاقات بين البلدين. بالمقابل توجه إلى طهران وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لطهران في 26 أيار/مايس1998تة التي قام بها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لطهران في 26 أيار/مايس1998 وإجرائه محادثات مع وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي وتوقيعه اتفاقاً للتعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية والثقافية.كذلك الزيارة التي قام بها الأمير تركي بن عبد الله نجل ولي العهد السعودي، إلى طهران في 5 آب/أغسطس1998 والرسالة التي حمّله إياها والده إلى الرئيس خاتمي حول قضايا المنطقة والعلاقات بين البلدين، وأيضاً الزيارة التي قام به رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ محمد بن جبر إلى طهران في 21 تشرين الثاني/نوفمبر1998 واستمرت أربعة أيام وكانت الأولى من نوعها بين البلدين بحيث أجري حديث مع نظيره علي أكبر ناطق دوري ودعا إلى تشكيل لجنة صداقة سعودية-إيرانية[154].

ولتنظيم ومتابعة تلك الاتفاقيات تشكلت لجنة اقتصادية سعودية – إيرانية مشتركة تجتمع دورياً للبحث في تقريب السياسات بين هذه المجالات، وفي خضم

ذلك نشطت التبادلات التجارية بين الدولتين، إذ زار الرياض في23 تشرين الثاني/نوفمبر1998 وفد إيراني كبير ضم (350) من رجال الإعمال والتجار والصناعيين للمشاركة في معرض للمنتجات الإيرانية الذي تم افتتاحه في المملكة العربية السعودية [155]. والتي كانت أولى اجتماعاتها في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه [156].

وجاءت زيارة الرئيس الإيراني خاتمي إلى الرياض في آذار/مارس1999، لتعطي دفعة اكبر لتحسين العلاقات، كونها أول زيارة لرئيس إيراني للمملكة العربية السعودية منذ عام1979م عبّر خلالها الجانبان عن ارتياحهما للنمو المطرد في العلاقات في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية ورغبتهما في استمرار التعاون بينهما بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين[157]. والتي تمخض عنها بيان ختامي مشترك تضمن عدة أمور منها: [158].

1- أن المملكة العربية السعودية وإيران ترسيان أسس التعاون الاستراتيجي والتنسيق في المواقف المشتركة من القضايا الإقليمية والدولية .
2- تأكيد العمل على ضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ، وتنشيط عمل اللجنة الاقتصادية بهدف تعزيز التبادل التجاري والاستثماري .

وقد عزز النفط من هذا التقارب بصورة اكبر كونه يُعّد الرابط السياسي والاقتصادي المؤثر في سير العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامةً وإيران والمملكة العربية السعودية خاصةً كونهما من اكبر منتجيه في الاوبيك، فمع تدهور أسعار النفط خلال العامين 1997-1998 والذي وصل إلى حدود (6) دولارات للبرميل الواحد، كان عام 1999 قد ابرز التقارب السعودي- الإيراني وخلق توازناً في سوق النفط ، ففي هذا العام وعلى اثر الاتفاق بين البلدين على سقف ثابت للإنتاج، ودخولهما في اتفاق مع فنزويلا والمكسيك بشأن تخفيض الإنتاج، وصل سعر البرميل الواحد بحدود (30) دولار[159].

في حين ذكرت مصادر أخرى أن معدل خفض الإنتاج في آذار/مارس1999 كان بحدود (1،2) برميل يومياً، ووصل سعر البرميل الواحد نحو (23) دولار، ومنذ شهري نيسان/ابريل وأيار/مايس1999، قد شهدت العلاقات السعودية- الإيرانية نقلة نوعية في تطور آفاقها من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين [160].

بذلك وصلت العلاقات السعودية- الإيرانية إلى أعلى مستوى من الترابط والتنسيق، ومما عمق ذلك أكثر بينهما وعلى كافة المستويات الاتفاق الأمني المبرم في نيسان/ابريل2001، وهذا ما سنوضحه .